5 December 2008

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أوسان العود (اليمن)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال (انظر A/63/412، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٣ و ٢٨ المعقودتين في ٣ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين المتعلقين بالموضوع (A/C.2/63/SR.23 و 28).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/63/L.9 و A/C.2/63/L.41

٢ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "النظام المالي الدولي والتنمية" (A/C.2/63/L.9)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما 'نحو هيكل

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/63/412 و Add.1-4.

مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بآء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على التنمية، وتدعو إلى تناول هذه المسألة على نحوٍ وافٍ في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٣ - تلاحظ المداولات الجارية في سياق العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعالج الجوانب الفنية لمسألة النظام المالي الدولي والتنمية؛

٤ - تشدد على أهمية مواصلة النظر بصورة موضوعية في مسألة النظام المالي الدولي والتنمية؛

٥ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘، البند الفرعي المعنون ’النظام المالي الدولي والتنمية‘؛

- ٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٢٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع قرار بعنوان "النظام المالي الدولي والتنمية" (A/C.2/63/L.41)، قدمه نائب رئيس اللجنة، مارتن هوب (ألمانيا)، على أساس مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.9.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة ٢٨ أيضا، أدلى ببيان ممثل الأرجنتين، بصفته ميسراً (انظر A/C.2/63/SR.28).
- ٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/63/L.41 (انظر الفقرة ٨).
- ٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.41، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.9 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وكذلك إلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بءاء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتريري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وقرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - **تعرب عن قلقها** إزاء أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على التنمية، وتدعو إلى معالجة أثرها على تمويل التنمية في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٣ - **تشدد على** أهمية مواصلة الجمعية العامة لنظرها الموضوعي في مسألة النظام المالي الدولي والتنمية، وتلاحظ، في هذا الصدد، المداولات الجارية في سياق العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي يتناول هذه المسألة بالبحث؛

٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية"؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن النظام المالي الدولي والتنمية.